الدعم لمن؟ السؤال الصعب فى موازنة الدولة؟ (٧)

رجال الأعمال يعرضون التنازل عن الدعم لمصلحة الفقراء

إسماعيل عثمان: الاقتصاد غير الرسمى يحول دون تحديد الدخول الحقيقية للمواطنين

اسماعيل عثمان

محمد المنوفى

عبدالعزيز عبدالستار

مصطفى السلاب

نادر رياض

استمرارا للمناقشة الجادة والموضوعية لقضية الدعم نتناول اليوم رؤية بعض رجال الأعمال حول تلك القضية. واتفق رجال الأعمال على ضرورة وضع آلية لتوصيل الدعم لمستحقيه، وأعربوا عن قبولهم لمبدأ ذهاب الدعم لمستحقيه فقط، وعدم حصول طبقة رجال الأعمال على السلع أو الخدمات بالأسعار نفسها التى يتعامل بها غير القادرين. واقترحوا وضع برنامج زمنى على مراحل لحصر الفئات المستحقة للدعم وفضلوا أن تصرف قيمة الدعم نقدا للمستحقين، مؤكدين أن هذا الأسلوب سيقضى على السوق السوداء وسينعش الاقتصاد ويحاصر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمى.

الدكتور إسماعيل عثمان رئيس شركة المقاولون العرب السابق ورئيس مجلس الأعمال المصرى - الألمانى يرى أن القضية تنحصر أولا فى التأكيد على أهمية استمرار الدعم ولكن بشرط أن يصل الى مستحقيه، وتلك المشكلة هى.. فلابد أن نضع اجابات حاسمة لعدة تساؤلات أولها من محدود الدخل الذى يجب أن يذهب اليه الدعم وما الوسيلة المناسبة لتوصيل الدعم لمستحقيه.. هل الدعم للسلع أو للافراد أم للخدمات؟

ويستطرد قائلا: فيما يتعلق بتحديد الفئات المستحقة للدعم يمكن أن نصل بسهولة الى جزء مهم من تلك الفئة وهم موظفو الحكومة ومعظم موظفى قطاع الأعمال.. هؤلاء يمكن تحديدهم بسهولة، ولكن المشكلة هى فى تحديد مستحقى الدعم من غيره تلك الفئتين: من العاملين فى القطاع الخاص مثلا.. وهذا يتطلب الخوض فى مشكلة أكثر تعقيدا وأهمية ذلك أن هذا يتطلب إدخال جزء كبير من القطاع الخاص غير الرسمى أو اقتصاد بير السلم الى دائرة الاقتصاد الرسمى حتى يمكن حصر الدخول الحقيقية للعاملين فى هذا القطاع، وبالتالى تحديد مدى أحقيتهم للدعم.. وهذا القطاع غير مسجل، وبالتالى سيكون الأمر صعب فى تحديد الدخول الحقيقية لطائفة كبيرة من العاملين فيها والذين يقدر عددهم بـ٢٠٪ من حجم العمالة فى السوق، كذلك فإن هناك نقطة مهمة فى هذا المقياس.. فتحديد دخل الموظف الحكومى أو غيره ليس مؤشرا كافيا للحكم على مدى استحقاقه للدعم من عدمه ويجب أن يدخل فى هذا المقياس عدد من يعولهم هذا الموظف أو غيره وهنا تزداد المشكلة تعقيدا.

أما فيما يتعلق بدعم الخدمات كالتعليم وغيره فهذا يتطلب أيضا تغييرا شاملا فى هيكل التعليم اذا توافرت بدائل واذا قررنا أن يستفيد فقط غير القادرين من مجانية التعليم.

ويؤكد اسماعيل عثمان ضرورة وضع خطط مرحلية لتوجيه الدعم للمستحقين أو ترشيده بعد مناقشات مستفيضة وشاملة ولكنه يستدرك قائلا: المهم حاليا قو عدم المساس بالدعم الموجود حتى لا تنقلب حياة محدودى الدخل رأسا على عقب، وأعتقد أن كل المسئولين فى الحكومة وقادة الفكر والرأى يدركون هذه الحقيقة.

تحقيق: عبدالناصر عارف

مصطفى السلاب: توجيه أكبر جزء من الدعم للخدمات والمرافق فى المناطق المحرومة

دعم الخدمات أفضل

ويتفق معه فى الرأى السيد مصطفى السلاب رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب ويقول: الحكومة ملتزمة برفع المعاناة عن محدودى الدخل.. تلك سياسة ثابتة ومعروفة ولكن القضية التى يجب طرحها هى مدى تأثير الدعم الحكومى على حياة محدودى الدخل وسبل تعظيم استفادة هذه الفئات من الدعم الحكومى دون غيرهم سواء من الدعم المباشر أو غير المباشر.

ويؤكد أنه آن الأوان لإعادة النظر فى أولويات الدعم وبنوده، ويقترح مصطفى السلاب أن يوجه الجزء الأكبر من مخصصات الدعم الى تثمين ورفع كفاءة المرافق والخدمات الأساسية التى تمس الحياة اليومية والمعيشية للأسر محدودة الدخل فى الأحياء المحرومة ويقول: ان توفير حياة كريمة لتلك الأسر وتوفير مسكن بسعر منخفض يناسب دخولهم مع توفير خدمات جيدة للصرف الصحى والمياه النقية وطرق ومواصلات هو انفاق حقيقى للدعم يحقق الغرض منه ويستفيد منه محدودو الدخل مباشرة.

ويطالب بتوجيه جزء كبير من مخصصات الدعم لهذا الغرض بدلا من انفاق الجزء الأكبر منه على تثبيت سعر بعض السلع ويقول موضحا: يجب أن تتربح هذه التوجيهات الى أرقام فى موازنة الدولة وبرامج زمنية محددة بمعنى أن يتم تخصيص أكبر جزء من الدعم الحكومى لهذه الخدمات فى الاحياء والمناطق المحرومة مع توفير مدارس مناسبة للتعليم على أن يتم ذلك من خلال خطة زمنية مثلا خلال ٣سنوات نستطيع أن ننفق مبالغ محددة لتوفير الخدمات الأساسية والحياة الكريمة لـ٨٠٪ من محدودى الدخل وبذلك فإن الحكومة تضمن فعلا احداث تأثير مباشر فى حياة مستحقى الدعم برفع مستوى معيشتهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم وهذا هو الهدف من الدعم الحكومى.

.. ودعم الصناعة أيضا

أما الدكتور نادر رياض رئيس لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية - العربية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فيضيف بعدا جديدا للقضية حيث يقول: الدعم الحكومى له شقان: الأول اجتماعى والثانى اقتصادى، والبعد الاجتماعى تستهدفه الدولة كسياسة ثابتة لحماية محدودى الدخل والتخفيف عنهم سواء من خلال دعم للخدمات أو دعم للسلع الأساسية، وهذا يمكن تعظيم الفائدة منه من خلال بعض التنظيم الإدارى والقانونى لتحديد الفئات المستحقة وزيادة كفاءة وفاعلية انفاق هذا الدعم على حياة المستحقين ورفع مستوى معيشتهم.

أما البعد الثانى فهو الدعم الموجه لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد والانتاج المصرى، وهذا جزء مهم ومؤثر والحقيقة أن هذا البعد يصعب أيضا فى الهدف الاجتماعى للدعم، لأن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد وزيادة الانتاجية سيترتب عليهما زيادة حقيقية فى دخول الأفراد، وبالتالى تحسن ارتفاع مستوى معيشتهم وقدراتهم الشرائية مما يخرجهم من نطاق الفئات محدودة الدخل، وبالتالى يخفف العبء على ميزانية الدولة.

ويشير الدكتور نادر رياض إلى أن إنشاء آلية تصديرية لزيادة قدرة السلع والمنتجات المصرية على النفاذ إلى الأسواق العالمية تحتاج الى مساندة الدولة ودعمها، وهذا الدعم لتلك العملية هو الصورة البناءة للدعم والتى تنعكس فى زيادة المردود الاقتصادى وتحديث المؤسسة الصناعية وتنمية رأس المال البشرى لتحقيق التقدم والنهوض الاقتصادى الشامل، وبالتالى يتحقق الهدف من الدعم وهو زيادة قدرات الأفراد على تلبية احتياجاتهم والتكيف مع التقدم الانسانى وتقبل التحديات الجديدة.

ويضيف قائلا: التجربة التى بدأتها وزارة التجارة الخارجية بإنشائها آلية يمكن من خلالها دعم القدرات التصديرية لبعض الصناعات هى تجربة واعدة ويجب تنميتها لتحقق أهدافها فى زيادة قدرات الاقتصاد المصرى على تعظيم الدخل وتوفير فرص عمل من خلال زيادة التصدير وكل هذا يصب فى النهاية فى هدف الارتقاء بحياة المواطنين ورفع مستوى معيشتهم.

الدعم النقدى هو الحل

ولكن السيد عبد العزيز عبد الستار رئيس مجلس ادارة احدى شركات الصناعات الغذائية وعضو مجلس ادارة جمعية مستثمرى العاشر من رمضان يقترح اقتراحا اكثر تحديدا ليحقق الدعم الحكومى الهدف منه ويصل الى مستحقيه وهو منح قيمة الدعم المستحق للموظفين نقدا، إذ إنه يرى بداية أن الدعم يجب أن يذهب الى الافراد وليس الى السلع مشيرا الى ان الصورة الحالية لإنفاق الدعم لا تحقق الغرض منها، حيث يستفيد من الدعم القادرون وغير القادرين.

ويضيف قائلا: الدولة تنفق تقريبا فى ميزانيتها نحو ٣٠ مليارا للدعم المباشر وغير المباشر للسلع والخدمات، فإذا منحت جزءا من هذا المبلغ فى صورة نقدية لفئة الموظفين فإن ذلك ستترتب عليه آثار إيجابية اقتصاديا واجتماعيا، أول هذه الآثار هو إنعاش السوق والتخلص من حالة الركود لأن ضخ ٣ مليارات مثلا شهريا فى سوق كفيل بإيجاد حالة من الانتعاش الاقتصادى يجنى ثمارها الجميع حتى غير مستحقى الدعم، أما الأثر الايجابى الثانى للدعم النقدى المباشر فهو: القضاء على ظاهرة السوق السوداء فى كثير من السلع التى سيصبح لها سعر حقيقى بعد تحويل الدعم الحكومى عنها فى صورة نقدية الى المستحقين، وأخيرا فإن هذا الاسلوب كفيل بإجبار جزء كبير من قطاع الاقتصاد غير الرسمى أو السرى الى نطاق الاقتصاد الرسمى، لأنه فى هذه الحالة لن يجد من يعمل معه دون ان يكون دخله الحقيقى معلنا ومسجلا حتى يستفيد من يحصل على أجر ضئيل من الدعم الحكومى.

ويلفت عبد العزيز عبد الستار الى اشكالية مهمة يجب التخلص منها بداية قبل الدخول فى مناقشة ترشيد الدعم أو توصيله الى مستحقيه وهى تحديد الحد الادنى للدخل او حد استحقاق الدعم الحكومى، وكما يقول هذه ليست معضلة، لأن معظم الدول الأوروبية توصلت الى ارساء هذه الحدود للتفرقة بين المستحقين للدعم الحكومى وغير المستحقين، ويمكننا فى مصر أن نضع المقاييس والمعايير الخاصة بنا طبقا لظروفنا الاقتصادية والمعيشية، وأعتقد أن التوصل الى حل لهذه الاشكالية هو البداية الحقيقية لتوصيل الدعم لمستحقيه وتحقيق الهدف منه.

أما المهندس محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمرى السادس من اكتوبر فيقول: إن قضية الدعم تستحق فعلا مناقشة جادة ومدروسة فى هذه المرحلة للوصول الى الاسلوب الامثل لتوصيل الدعم لمستحقيه، مؤكدا انه كرجل أعمال ومعه كل رجال الاعمال القادرين مستعدون لشراء السلع والخدمات الحكومية بتكلفتها الفعلية وبدون دعم بشرط أن تكون هناك آلية واضحة ومحددة لضمان وصول الدعم للمستحقين فعلا مع تحقيق مبدأ المساواة فى الاستفادة من الدعم او عدم الاستفادة منه.

ويتفق محمد المنوفى مع ما ذهب اليه البعض من ان صرف قيمة الدعم نقدا للمستحقين يحقق آثارا إيجابية على الاقتصاد القومى ويؤدى الى انعاش السوق والقضاء على السوق السوداء، كما يدفع قطاعا كبيرا من الاقتصاد غير الرسمى او غير المسجل الى دائرة الاقتصاد الرسمى، ولكنه ينبه الى ضرورة وضع معايير عادلة ومحددة لتحديد المستحقين للدعم بناء على تقديرات حقيقية لدخول المواطنين ويحذر من قصر الدعم على طبقة موظفى الحكومة والقطاع العام ويقول هناك كثير من العاملين فى القطاع الخاص يستحقون الدعم الحكومى، وأيضا هناك فئة كبيرة من الفلاحين وغير العاملين بالحكومة فى حاجة ماسة للدعم الحكومى، ولذا يجب الا نهمل هذه الفئات فى حالة وضع معايير لتحديد مستحقى الدعم الحكومى.

ويؤكد المنوفى أنه فعلا من غير العدل أن يحصل رجال الأعمال والقادرون على السلع والخدمات المدعومة.. وأن الأوان لوضع الأمور فى نصابها الصحيح وهو أن يستفيد من الدعم الحكومى للسلع والخدمات غير القادرين فقط.. وهذا ما يجب أن نبدأ فى وضع تصور له الآن وفورا، حتى يشعر غير القادرين بقيمة المليارات التى ترصدها الحكومة فى ميزانيتها للتخفيف عنهم.